

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة السادسة والثلاثون
فيينا، ١٥-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٠
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثامنة والأربعون
فيينا، ٢٣-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

تقرير عن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدّم استجابةً لطلب مجلس التنمية الصناعية الوارد في مقرره م ت ص-٤٦/م-١٣ بالموابطة على الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. ويأتي هذا التقرير متابعة للتقرير الوارد في الوثيقة IDB.47/12 والوثيقة GC.18/10، وينبغي النظر فيه مقترناً بالمعلومات المتعلقة بذلك العقد الثالث، الواردة في الفصلين السادس والسابع من تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٩.

أولاً- مقدمة

١- أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٩٣/٧٠ الذي اعتمد في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقداً ثالثاً للتنمية الصناعية لأفريقيا، وطلبت إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وإلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى وجه التحديد إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن تصوغ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية الدولية لأفريقيا وأن تفعله وتتولى زمام تنفيذه.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا

٢- واصلت اليونيدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع تماشياً مع القرار ٢٩٣/٧٠ الذي دعا اليونيدو، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال التصنيع، إلى أن تزيد، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، من مساعدتها التقنية المقدمة إلى البلدان الأفريقية، تماشياً مع مقتضيات الولاية المنوطة بها والمتمثلة في تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بغية تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية بنجاح.

أنشطة المساعدة التقنية

٣- وسعت اليونيدو برنامجها الرئيسي للشراكة القطرية ليشمل أربعة بلدان إضافية (رواندا وزامبيا وكوت ديفوار ومصر) من أجل دعم أهداف التصنيع الخاصة بكل منها. وقد أحرز البرنامج القطريان في إثيوبيا والسنغال تقدماً على مستوى التنفيذ. بمشاركة عدد متزايد من الشركاء في تنفيذ المشاريع الصناعية الواسعة النطاق. ففي إثيوبيا، اكتمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بناء أربعة مجمعات صناعية زراعية متكاملة تجريبية بنسبة ٧٠ في المائة. وخصص الشركاء الإنمائيون أكثر من ٦٠٠ مليون دولار لتلك المجمعات الصناعية بهدف زيادة موارد الحكومة. وفي السنغال، قدمت اليونيدو الدعم لتشغيل ثلاثة مجمعات صناعية. وبالتوازي مع ذلك، تعهد مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية بتقديم تمويل لدعم إنشاء أقطاب زراعية مختارة. وفي المغرب، بدأ تطوير تسعة مشاريع تقنية جديدة.

٤- ويتواصل تنفيذ عدة برامج قطرية. فحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان هناك ١٠ برامج قطرية قيد التنفيذ في أنغولا وبوركينا فاسو ورواندا وزامبيا وزمبابوي وغانا ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا، بينما كانت تسعة منها قيد الإعداد. وشملت المشاريع التي نفذت في إطار مختلف البرامج القطرية تقديم الدعم من أجل وضع سياسات صناعية وإحصاءاتها؛ وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ وتعزيز بيئة تمكينية لتيسير الأعمال التجارية والقدرة التنافسية للمنشآت؛ وتعزيز الحصول على الطاقة والإدارة البيئية.

٥- وواصلت اليونيدو أيضاً تقديم دعمها التقني على المستوى الإقليمي. ففي غرب أفريقيا، بُشرت مرحلة جديدة من مشروع بناء القدرة التنافسية والبنى التحتية الخاصة بجودة النوعية، الممول من الاتحاد الأوروبي. وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بُشر أيضاً مشروع لدعم تنمية أسواق للإضاءة والأجهزة الموفرة للطاقة في جميع أنحاء شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتعاونت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واليونيدو على وضع البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت ووصولها إلى الأسواق وتنفيذه في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وسترکز تدخلات اليونيدو على تطوير المجمعات والتجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة وإدارتها، كما سترکز على تشجيع الاستثمار وبناء المعايير الإقليمية وقدرة الشركات على إدارة الجودة.

الأنشطة المعيارية

٦- وضعت الصيغة النهائية لخريطة الطريق المشتركة لتنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)، التي استهلكت في أوائل عام ٢٠١٩، بالتعاون مع الشركاء المنفذين الرئيسيين للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وتتألف خريطة الطريق من ست ركائز هي: المنتدى العالمية؛ وتقديم الدعم الاستراتيجي لتطوير وإدارة أدوات السياسات الصناعية؛ والتعاون التقني والاستثمار لتسريع التصنيع في أفريقيا؛ والتعاون على صعيد الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية والبلدان الإقليمية؛ والشراكات وتعبئة الموارد؛ والاتصال والدعوة. وقد شرع في وضع إطار قوي للرصد والتقييم، ومن المتوقع أن ينجز بحلول منتصف أيار/مايو ٢٠٢٠.

٧- واستُهل الاستعراض الشامل لجميع البرامج والمشاريع التي ينفذها مختلف أصحاب المصلحة دعماً للتنمية الصناعية لأفريقيا، وهو ما طُلب في المقرر م ت ص/٤٦-م-١٣. ووضعت أداة للتخطيط وجمع البيانات، وهي تخضع حالياً للاختبار مع شركاء مختارين معينين بتنفيذ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا قبل توسيع نطاق تطبيقها.

٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تكثيف الأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرة أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وشارك العديد من رؤساء الدول، كأمنصار للعقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا، في أنشطة متنوعة لدعم التصنيع في أفريقيا. وشملت تلك الأنشطة الدعوة في مختلف المنتديات، مثل الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والمؤتمر العام لليونيدو الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في أبوظبي؛ والدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٢٠، والتي تقرر خلالها عقد مؤتمر قمة أفريقي للتصنيع والتنوع الاقتصادي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وعقدت عدة اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى بين أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا والمدير العام لليونيدو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مع رؤساء زامبيا والسنغال وكوت ديفوار وكينيا ومصر ومدغشقر والنيجر.

٩- وفي عام ٢٠١٩، تم تفعيل المبادرة الخاصة بجهات الاتصال المعنية بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا بهدف تعزيز التنسيق مع أصحاب المصلحة الخارجيين. وتتألف حالياً من جهات اتصال في ٢٨ مؤسسة. كما أنشئت آليات للتنسيق مع أصحاب المصلحة الخارجيين، هما فريق الخبراء العامل المعني بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا واللجنة التوجيهية المشتركة بين المؤسسات.

المنتديات العالمية

١٠- عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الحدث الرفيع المستوى المعنون "تعزيز الابتكار وتطوير البنية التحتية: مسار لتعزيز التصنيع في أفريقيا في الثورة الصناعية الرابعة"، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وأنصار أفريقيا، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي. وحضر الاجتماع مشاركون

رفيعو المستوى، بمن فيهم رئيسان لدولتين ونائب واحد للرئيس ورؤساء منظمات دولية وممثلون بارزون للقطاع الخاص الأفريقي، أقرروا بأهمية زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المادية والرقمية من أجل إطلاق الإمكانيات الكاملة لأفريقيا.

١١- وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، عقدت اليونيدو حدثاً جانبياً على هامش مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا في يوكوهاما. وكان موضوع الحدث الجانبي، الذي اشترك في تنظيمه مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، هو "تعزيز التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي في أفريقيا، في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا: الشراكة من أجل مستقبل أفريقيا".

١٢- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، احتُفل بيوم التصنيع في أفريقيا في مقر اليونيدو وفي مكاتب ميدانية على السواء. وقد وفرت مناسبة الاحتفال، التي عقدت تحت موضوع "تمكين الصناعة الأفريقية من توفير سوق لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"، منصة للمشاركين لمناقشة الفرص الناشئة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي إثيوبيا، دعمت اليونيدو مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم أسبوع التصنيع في أفريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وقد جمع هذا الحدث بين مختلف أصحاب المصلحة وأتاح فرصة للبلدان التي أحرزت تقدماً على مستوى التصنيع فيها لتبادل أفضل الممارسات، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير الشركات الناشئة.

التعاون مع الوكالات الأخرى

١٣- في شرق أفريقيا، واصلت اليونيدو ومركز التجارة الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والشركاء الوطنيون التعاون في مشروع قيمته ٣٥ مليون يورو لتقديم المساعدة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة صادراتها من منتجات مختارة من الأعمال التجارية الزراعية إلى السوق الأوروبية.

١٤- واستمر تنفيذ مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو، بموله الاتحاد الأوروبي، ويركز على نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وفي الجزائر، أدت المساعدة المقدمة في إطار هذا المشروع إلى منشآت مستهدفة إلى توفير طاقة بمقدار ٢٩,٨ غيغاواط، وتوفير مياه بمقدار ٤٨٩ ٤٣٥ متراً مكعباً، وخفض النفايات الصلبة بمقدار ٨١٩,٣ طناً في السنة.

١٥- وتعاونت اليونيدو مع مكتب الأمم المتحدة للممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتنظيم المؤتمر الوزاري الثامن لأقل البلدان نمواً. وقد استضافت أبوظبي المؤتمر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، قبيل انعقاد المؤتمر العام لليونيدو. واستكشف المؤتمر استراتيجيات التصنيع في أقل البلدان نمواً لما بعد عام ٢٠٢٠، مع مراعاة الدروس المستفادة في إطار برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، الذي ينتهي هذا العام. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية للمؤتمر في الإعلان الوزاري الذي شدد على ضرورة وضع برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً استناداً إلى الدروس المستفادة. وتضمن المؤتمر أيضاً عملية تفكير عميق بشأن ولاية اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

١٦- ومنذ الاحتفال بيوم أفريقيا لعام ٢٠٢٠، الذي نُظم في داكار، السنغال، في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، ونظمه مصرف الاستثمار الأوروبي وحكومة السنغال، ظلت اليونيدو على اتصال ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لوضع مبادرات مشتركة فيما يتعلق بالصلة بين التوسع الحضري والتصنيع، التي تمثل شاغلاً رئيسياً لواقعي السياسات في جميع أنحاء القارة. ويرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أنه بدون التصنيع، فإن الهجرة السريعة من الريف إلى الحضر ستؤجج البطالة وتزيد من الفقر في المدن.

ثالثاً - التوقعات

- ١٧- تنظيم مؤتمر قمة بشأن التصنيع في أفريقيا: دعا الاتحاد الأفريقي، في مقره (AU/Dec.751 (XXXIII)، اليونيدو، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنصار أفريقيا، إلى دعم تنظيم مؤتمر القمة ذاك خلال أسبوع التصنيع في أفريقيا من ١٦ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.
- ١٨- تشغيل أمانة العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا: من المتوقع أن يتم إنشاء الأمانة، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي لليونيدو في شباط/فبراير ٢٠٢٠، في أقرب وقت ممكن. وستقوم تلك الأمانة بإدارة وتنسيق الأنشطة في إطار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.
- ١٩- وضع إطار للرصد والتقييم واستراتيجية لتعبئة الموارد من أجل خريطة الطريق المشتركة.
- ٢٠- بدء استعراض شامل للبرامج والمشاريع التي ينفذها مختلف أصحاب المصلحة دعماً للتصنيع في أفريقيا: سينفذ الاستعراض باستخدام أداة للتخطيط وجمع البيانات سبق تطويرها.
- ٢١- وضع برامج ومشاريع مشتركة: سيستند ذلك إلى العمل الذي بدأ بالفعل مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء في العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.
- ٢٢- عقد حلقات عمل إقليمية للتوعية: ستعقد حلقات العمل تلك مع مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز الفهم المشترك للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وملكيته ووضع مشاريع إقليمية.
- ٢٣- مبادرة أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا: سيستمر تعزيز تنفيذ الأنشطة في إطار هذه المبادرة. ومن المتوقع تنفيذ عدة أنشطة مع هذه المبادرة استناداً إلى برنامج العمل لعام ٢٠٢٠.
- ٢٤- تقديم التقرير المرحلي للجمعية العامة للأمم المتحدة: يجري إعداد الطبعة الرابعة من التقرير المرحلي السنوي ومن المقرر تقديمها إلى الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٢٠.

رابعاً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

- ٢٥- لعلَّ اللجنة تودُّ أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.